المصـــــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 03-04-2006 العـــدد : 9988
الصفحـات : 17 المسلسل : 96

اليابان تحتل المرتبة الثانية ضمن أهم الشركاء التجاريين للسعودية

زيارة الأمير سلطان إلى طوكيو وسنغافورة تقود الى رفع التبادل التجاري لأكثر من 40 مليار دولار

الرياض: زيد بن كمي
الدمام : ميرزا الخويلدي

تترقب الأوساط السياسية والتجارية على حد سواء الزيارة التي يقوم بها الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد السعودي إلى دولتي سنغافورة واليابان خلال الايام المقبلة، و ما ستسفر عنه محادثاته مع المسؤولين في الدولتين وخاصة انها تأتي بعد زيارة العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز لأربع دول آسيوية هي الصين والهند وماليزيا وباكستان.

ويتوقع أن تثمر زيارة ولي العهد السعودي عن زيادة الروابط السياسية والاقتصادية وخاصة فيما يتعلق في زيادة الاستثمارات ودفع دفة التبادل التجاري بين الرياض وطوكيو وسنغافورة لتتجاوز 150 مليار ريال (40 مليار دولار).

وتأتي زيارة ولي العهد السعودي في الوقت الذي يبلغ فيه حجم التبادل التجاري بين الرياض وطوكيو نحو 82,8 مليار ريال (22,1 مليار دولار) والتي تعتبر الشريك التجاري الثاني للسعودية بعد الولايات المتحدة الأميركية واهم الشركاء التجاريين للرياض، فيما تحتل سنغافورة المرتبة الخامسة كاهم الدول والشركاء التجاريين الرئيسيين للرياض والتي يبلغ حجم التبادل التجاري مع السعودية نحو 20 مليار ريال (5,3 مليار دولار).

وقال كيئيتشي رئيس جمعية الصداقة اليابانية السعودية إن العلاقات الدبلوماسية السعودية اليابانية التي امتدت منذ خمسين عاماً تتعزز بزيارة الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد لليابان والتي ستدعم هذه العلاقة والتعاون بين البلدين الصديقين، مشيراً للعلاقات السعودية اليابانية التي أمتدت لعقود تمثلت في مشاريع اقتصادية آخرها مشروع بترورابغ وهو تعاون بين شركة أرامكو السعودية وشركة سوميتومو للكيماويات مشيراً الى أن الوقت الآن هو المناسب لتعزيز التعاون الياباني السعودي ولبدء العمل بين البلدين في أنواع أخرى من التعاون.

واحتلت اليابان المرتبة الأولى العام الماضي لحجم الاستثمارات الاجنبية التي ضخت في السعودية والتي بلغت الاستثمارات اليابانية في السعودية نحو 8,6 مليار ريال (2,1 مليار دولار)، فيما تحتل المرتبة الثانية لحجم التدفقات الاستثمارية في السعودية إذ بلغت الاستثمارات اليابانية في السعودية 17,1 مليار ريال (4,5 مليار دولار).

وتحتل السعودية المركز الأول من بين دول مجلس التعاون الخليجي في حجم صادراتها إلى اليابان حيث أسهمت بنسبة 35,3 في المائة من إجمالي صادرات دول المجلس إلى اليابان في العام 2004، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بفارق بسيط وبمساهمة نسبية قدرها 35 في المائة، وجاءت دولة قطر في المرتبة الثالثة بمساهمة نسبية قدرها 15,1 في المائة تلتها دولة الكويت بنسبة 11 في المائة وتوزعت النسبة الباقية وقدرها 3,6 في المائة تقريباً على بقية دول المجلس.

وقال مصدر في القسم التجاري بالسفارة اليابانية في الرياض أمس أن هناك نحو سبع هيئات يابانية ـ سعودية مختصة بالتعاون الاقتصادي، بينها اللجنة الوزارية للهيئة السعودية اليابانية، ومجلس الأعمال السعودي الياباني، الذي يعقد اجتماعاً دورياً، والمنظمة اليابانية للتبادل التجاري (جيترو).

وذكرت السفارة اليابانية أمس أن الصادرات السعودية لليابان تمثل 14 بالمائة من مجموع الصادرات في العام 2004 مثل البترول المشتق الأول في الصادرات السعودية لليابان. وفي نفس العام بلغت الواردات السعودية من اليابان ما نسبته 10 بالمائة من حجم الواردات، كان نصيب استيراد السيارات اليابانية للسوق السعودية ما نسبته 57 بالمائة، وشملت الواردات المعدات الثقيلة والأجهزة الإلكترونية، والمعادن.

في القطاع النفطي، تعتبر اليابان شريكاً تجارياً لاستيراد الطاقة من السعودية، فالمملكة تزود اليابان بنحو 30 بالمائة من حاجتها من النفط، بحصة تبلغ 1,2 مليون

المصـــــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 03-04-2006 العـــدد : 9988
الصفحـات : 17 المسلسل : 96

برميل يومياً في العام 2005.

وكان ميزان التبادل التجاري بين البلدين في العام 2004 بلغ 22,8 مليار دولار، يميل لصالح السعودية، بـ 19 مليار دولار، ونصيب اليابان 3,8 مليار دولار.

وبلغ حجم الاستثمارات اليابانية في السعودية، نحو 13 مليار دولار، وهي تغطي الفترة من ابريل (نيسان) عام 2000 حتى نوفمبر (تشرين الثاني) 2005، وهي تمثل أحد أعلى الاستثمارات الخارجية.

كذلك فإن ارامكو السعودية تشارك بنسبة 15 بالمائة في شركة البترول اليابانية (شاو شل).

كذلك تعتبر اليابان شريكاً رئيسياً للتجارة مع مجلس التعاون الخليجي وبحسب منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، فقد احتلت اليابان العام 2004 مركزا تجاريا مهما لدول مجلس التعاون، حيث سجلت التجارة الخارجية الخليجية تطورا ملموسا في حجم التبادل التجاري مع اليابان خلال عام 2004 والتي وصلت إلى 63,6 مليار دولار مقابل 52,3 مليار دولار عام 2003 أي بزيادة نسبية قدرها 21,6 في المائة وبنسبة 45 في المائة تقريبا عن مستوى عام 2002 وبذلك تعد اليابان من أهم الشركاء التجاريين لدول المجلس.

وارتفعت واردات دول المجلس من اليابان بنسبة 11,8 في المائة بحيث ارتفعت قيمتها عام 2004 إلى حوالي 11,3 مليار دولار مقابل 10,1 مليار دولار خلال عام 2003. وشكلت هذه الواردات قرابة 8 في المائة من إجمالي واردات دول المجلس لعام 2004. ومن حيث مكونات الواردات فقد شكلت معدات النقل 53,5 في المائة من إجمالي واردات دول المجلس عام 2004.

أما في جانب صادرات دول المجلس لليابان فقد حققت هي الأخرى زيادة كبيرة عام 2004 بلغت نسبتها 23,2 في المائة، حيث ارتفعت قيمتها من حوالي 42,5 مليار دولار عام 2003 إلى 52,3 مليار دولار عام 2004 تمثل حوالي 22 في المائة من إجمالي صادرات دول المجلس.

الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد السعودي